احتراز عنه لان ذلك الفاعل ليس بمشتق ولكن دخل فيه اسم المفعول فانه
ايضا اسم مشتق فلما قال لذات من فعل خرج لانه للذات من فعل بل الذات
من وقع عليه الفعل ودخل فيه الصفة المشبهة وبقوله ويجرى على يفعل خرجت
لانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها ليست بجارية عليه وفسر الجريان
بقوله اى يوزنيه والضمير المستكن راجع الى اسم الفاعل والباء زائدة راجع الى يفعل
اى يوازن اسم الفاعل ليفعل من ليفعل في الحركات والسكنات لانهم قالوا صفة
جارية للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا فلهذا احتاج الى تفسيره
فان قيل ان قوله في الحركات والسكنات يقتضى ان يكون في اسم الفاعل ثلث سواكن
مع انه ليس كذلك قلت ان الالف واللام اذا دخلا على الجمع فيتناول على الواحد ايضا
فانه اى اسم الفاعل يعمل عمل ما يجرى اسم الفاعل عليه لا مطلقا بل اذا اريد به اى بالم الفا
الفاعل الحال او الاستقبال دون الحد الماضى وذلك لان الفعل اذا دخل على الام الاعراب
الذى هو مستحقة في الاصل وخل الام على الفعل في العمل الذى هو مستحقة في الاصل
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا فجر فع ضارب وينصب ضارب
كما ان يضرب يرفع وينصب كذلك اى اسم الفاعل نحو زيد قايم غلامه فجر فع فقط
اى لا ينصب كيقوم فانه يرفع فقط اما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضى فلا يعمل بل يكون
مضافا الى ما بعده فلا يقال زيد ضارب غلامه عمرا امس بل ضارب عمرو امس
لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والبناء دخلت على الافعال في العمل فلما
لم يوجد الماضى من الام اعرابا لم يعطه الام اذا كان بمعناه عمله واعلم ان شرط عمله ايضا
الاعتماد على احد الوجوه التى مرت فلا يقال قايم غلامه زيد فالاخفش والكوفيون

ان لا يكون

وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه لو كان مصغرا او موصوفا فلا يعمل
زيد ضويرب عمرا او لا ضارب ظريف عمرا ومن الجملة القياسية اسم المفعول كل
اسم اشتق من المصدر الفعل اذا تضمن وقع عليه الفعل وقوله كل اسم جنس شامل
له وللاسم الذى كان مفعولا للفعل والاسم الفاعل واحترز عن الاول بقوله اشتق
وعن الثانى بقوله لذات من وقع عليه الفعل وهو اى اسم المفعول يعمل عمل يفعل
الذى هو من فعله نحو زيد مكرم اصحابه برفع اصحابه كما تقول زيد يكرم اصحابه
برفعها وكذا في التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس اى يوم يجمع له الناس قال صاحب
المقاليد فان قلت لم لم يقل زيد مكرم صاحبه مع انه اخصر من اصحابه ولم يعمل
مجموع عمل يجمع من غير موازنة بينهما للزيادة المجموع فالجواب عنه اما الاول فلا
ظهار عمل اسم المفعول اذ لو قال صاحبه لكان لقائل ان يقول من الجايز ان يرفع
الصاحب بالابتداء ومكرم بالخبرية فلا ينتقض دليل قاطع على ارتفاع صاحبه
باسم المفعول فلما قال اصحابه تعين ارتفاعه بالم المفعول اذ لو كان مبتدا ومقدما
عليه خبره لوجب ان يقول مكرمون لان الخبر عن الجمع يكون جمعا واما الثانى
قالوا وفي مجموع ناشية من ضمة مفعل الجارى على يفعل اذ لو كانت من علامة اسم
المفعول ينبغى ان يطرد مجيئها في كل باب كاطراد مجيء الميم ولم يجيء في غير الثلاثيات
المجردات وانما الشبيه بالضمة مفعل الثلاثى لزم وقوع ما ليس بواقع وهو مفعل
بفاء الساكنة بين مفتوح ومضموم لانهم رفضوه ثم كلامه واعلم ان اسم المفعول
بمنزلة اسم الفاعل في الشرط الذى ذكره المصرح وذكرناه من جملة القياسية الصفة
المشبهة وهى ما لا يجرى على يفعل الذى من فعله في الحركات والسكنات مثالها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)